



Distr.: General
24 July 2015
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية

الدورة الرابعة عشرة

أنقرة، تركيا، ١٣-٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥

البند ٢(د) من جدول الأعمال المؤقت

تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً فعالاً على المستويات الوطني

ودون الإقليمي والإقليمي

صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء خطة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

صياغة برامج العمل وتنقيحها وتنفيذها في ضوء خطة التنمية لما بعد

عام ٢٠١٥

مذكرة من الأمانة

موجز

أعد هذا التقرير استجابة للأحكام ذات الصلة من المقرر ٢/م-١١ بشأن تعزيز وتحسين عملية مواءمة برامج العمل وتنفيذ هذه البرامج.

وتستند هذه الوثيقة إلى التوصيات التي قدمتها الأطراف في الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية فيما يتصل بعملية المواءمة.

وتقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن عملية مواءمة برامج العمل الوطنية وبعض الخيارات لتعزيز العملية كي تنظر فيها الأطراف. وتدخل هذه الخيارات ضمن عناصر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة، فضلاً عن مداولات الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بمتابعة مؤتمر ريو + ٢٠ مع إيلاء اهتمام خاص لوضع الأهداف الوطنية الخاصة بتحقيق التعادل في تدهور الأراضي وتنفيذها.



المحتويات

| الفصل | الفقرات | الصفحة |
|---|---------|--------|
| أولاً- مقدمة | ١-٤ | ٣ |
| ثانياً- معلومات محدثة عن حالة صياغة برامج العمل الوطنية وتنقيحها وتنفيذها | ٥-٧ | ٣ |
| ثالثاً- تحديد وتحقيق أهداف التعادل في تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية | ٨-١٩ | ٤ |
| رابعاً- تمويل التعادل في تدهور الأراضي | ٢٠-٢٩ | ٨ |
| ألف- مرفق البيئة العالمية | ٢٠-٢٤ | ٨ |
| باء- الصندوق الأخضر للمناخ | ٢٥-٢٦ | ٩ |
| جيم- صندوق التعادل في تدهور الأراضي | ٢٧-٢٩ | ٩ |
| خامساً- التوصيات | ٣٠ | ١٠ |
| المرفق | | |
| النتائج الأولية لاختبار نهج التعادل في تدهور الأراضي | | ١٢ |

أولاً - مقدمة

- ١ - طلب مؤتمر الأطراف في مقرره م/٢م-أ ١١ إلى لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية أن تناقش في دورتها الثالثة عشرة مسألة وضع خطة لمواءمة برامج العمل الوطنية من منظور الأهداف الكلية للإدارة المستدامة للأراضي.
- ٢ - ووفقاً لهذا المقرر، ناقشت الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية الأساس المنطقي والعناصر الأساسية لتلك الخطة. وقدمت اللجنة عدة توصيات بينها أن تستخدم الأمانة المعلومات التي حصلت عليها في إعداد تقرير يحدد الصعوبات الرئيسية التي تواجهها الأطراف في عملية مواءمة برامج العمل، وأن تطرح خيارات ممكنة لتجاوز هذه الصعوبات.
- ٣ - وتستجيب هذه الوثيقة للتوصيات التي قدمتها الأطراف في الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية على النحو الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(13/9)، وتستند إلى النتائج التي توصل إليها الفريق العامل الحكومي الدولي، لا سيما فيما يتعلق بعملية مواءمة برامج العمل على النحو المبين في الوثيقة ICCD/COP(12/4).
- ٤ - وبالتالي، تقدم هذه الوثيقة معلومات محدثة عن عملية مواءمة برامج العمل الوطنية وتقدم بعض الخيارات لتعميم مراعاة هذه العملية كي تنظر فيها الأطراف، مع أخذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي تناقشها الجمعية العامة للأمم المتحدة حالياً في الحسبان.

ثانياً - معلومات محدثة عن حالة صياغة برامج العمل الوطنية وتنقيحها وتنفيذها

- ٥ - وفقاً للمعلومات التي تلقتها الأمانة عند إعداد هذا التقرير^(١): (أ) سيكون ما مجموعه ٥٩ بلداً متضرراً من البلدان الأطراف قد أكمل عملية مواءمة برامج العمل الوطنية؛ (ب) حقق ٤٨ بلداً آخر تقدماً كبيراً ويحتمل أن تنهي تلك البلدان عملية المواءمة بحلول نهاية عام ٢٠١٥؛ (ج) لم يشرع ٢٧ بلداً في العملية بعد.
- ٦ - يقدم الجدول أدناه عرضاً موجزاً لعدد برامج العمل الوطنية التي يقدر أن تكون مواءمتها قد اكتملت حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مصنفة حسب مرفق التنفيذ الإقليمي للاتفاقية؛ ولعدد البلدان التي يقدر أن تكون قد أحرزت تقدماً في عملية المواءمة ويتوقع أن تكملها بحلول تاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥؛ والنسبة المئوية لكل فئة، مقارنة بمجموع عدد البلدان الأطراف المتأثرة.

(١) المعلومات الواردة من برنامج الأمم المتحدة للبيئة في إطار "المشاريع الجامعة" الممولة من مرفق البيئة العالمية، والمعلومات التي جمعت من البلدان الأطراف المتضررة من خلال وحدات التنسيق الإقليمية وغيرها.

الحالة المقدرة لعملية مواءمة برامج العمل الوطنية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥

| مرفق التنفيذ الإقليمي | البلدان الأطراف المتضررة | البلدان الأطراف المتضررة | البلدان الأطراف المتضررة | البلدان الأطراف المتضررة | النسبة المئوية المتوقعة |
|---------------------------------|--------------------------|-------------------------------|-----------------------------|--------------------------------|-------------------------|
| | مواؤمتها | بلغت مرحلة متقدمة في المواءمة | التي تملك برنامج عمل وطنياً | النسبة المئوية المقدرة للبلدان | النسبة المئوية المتوقعة |
| المرفق الأول | ٢٣ | ٢٦ | ٠,٤٣ | ٠,٩١ | ٠,٩١ |
| المرفق الثاني | ١١ | ١٢ | ٠,٢١ | ٠,٤٣ | ٠,٤٣ |
| المرفق الثالث | ١٠ | ٨ | ٠,٣٠ | ٠,٥٥ | ٠,٥٥ |
| المرفق الرابع | ٥ | ٢ | ٠,٤٢ | ٠,٥٨ | ٠,٥٨ |
| المرفق الخامس | ١٠ | صفر | ٠,٦٧ | ٠,٦٨ | ٠,٦٨ |
| البلدان الأطراف المتضررة الأخرى | صفر | صفر | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ | ٠,٠٠ |
| المجموع | ٥٩ | ٤٨ | ٠,٣٥ | ٠,٦٤ | ٠,٦٤ |

٧- وإذا تأكدت التقديرات الحالية ستكون ١٠٧ بلدان (أي ٦٤ في المائة من البلدان الأطراف المتضررة) قد أكملت عملية تنقيح برامج عملها الوطنية بحلول نهاية العام. وتتقدم عملية مواءمة برامج العمل بوتيرة أبطأ من المتوقع. لكن يفترض أن تكتمل هذه العملية خلال عام ٢٠١٦، باكتمال مواءمة السياسات وأدوات التخطيط من خلال هدف كمي يتعلق بالتعادل في تدهور الأراضي، وفق ما ورد في أهداف التنمية المستدامة وما حدده الفريق العامل الحكومي الدولي.

ثالثاً- تحديد وتحقيق أهداف التعادل في تدهور الأراضي في إطار الاتفاقية

٨- أبرمت الاتفاقية منذ حوالي ٢٠ عاماً، وبعد اعتماد استراتيجية السنوات العشر، تتجه الاتفاقية الآن نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الرئيسية الأربعة. لكن الأطراف لم تحدد بعد أهدافاً كمية عالمية، ولم تتفق على إطار زمني محدد. وسيتيح اعتماد الجمعية العامة لأهداف التنمية المستدامة والغايات المرتبطة بكل هدف منها، حسب التوقعات، فرصة فريدة لتحقيق نقلة نوعية في تنفيذ الاتفاقية.

٩- وقد دعا مؤتمر الأطراف بالفعل، في مقرره ٢٢/م-١١، البلدان الأطراف المتأثرة إلى وضع أهداف باستخدام مؤشرات التقدم التي اعتمدت في ذلك المقرر^(٢) وطلب إليها أن تربط

(٢) انظر الفقرة ١٢ التي تشجع البلدان الأطراف المتأثرة على وضع أهداف باستخدام مؤشرات التقدم المرفقة بالمقرر ٢٢/م-١١ مع مراعاة الخصائص الإقليمية والوطنية.

عملية اختيار المؤشرات والإبلاغ عنها بشكل كامل ورسمي بجهود مواءمة برامج العمل الوطنية^(٣).

١٠- ولا جدال في أن اعتماد هدف عالمي، مثل تحقيق التعادل في تدهور الأراضي واستخدام البيانات والمنهجيات المتفق عليها لتقييم العمليات الحاسمة لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي، سيكون مفيداً من حيث تقييم التقدم في تحقيق الطموحات الوطنية والأهداف العالمية.

ميزة تحديد أهداف التعادل في تدهور الأراضي

١١- من شأن تحديد هدف طوعي وطني مفاده تحقيق التعادل في تدهور الأراضي وتنفيذ التدابير اللازمة لبلوغ ذلك الهدف أن يجعل عدداً من الفوائد الكبيرة في متناول اليد. ويبين وضع وتحقيق الأهداف المتعلقة بالتعادل في تدهور الأراضي الالتزام السياسي للبلدان المتأثرة فيما يتعلق بمعالجة مشكلة تدهور الأراضي معالجة صحيحة، ويسر في نهاية المطاف حشد الموارد اللازمة. ويمكن لإعداد وتحقيق غايات التعادل في تدهور الأراضي أن يدعم أيضاً القدرات المؤسسية والتقنية، ويعزز التكامل بين السياسات، ويرشد أصحاب المصلحة الرئيسيين.

تجميع البيانات وتحديد العمليات الحاسمة في مجال تدهور الأراضي للاسترشاد بها في تحقيق التعادل في تدهور الأراضي

١٢- لدى وضع أي هدف طوعي وطني مفاده تحقيق التعادل في تدهور الأراضي، ينبغي الاسترشاد عموماً ببيانات وتحليلات عدة عناصر، بينها ما يلي:

(أ) التقييم الأساسي واتجاهات تدهور الأراضي بالاستناد إلى مجموعة بيانات مؤشرات التقدم؛

(ب) تحديد العمليات الحاسمة في مجال تدهور الأراضي والقوى المحركة لها؛

(ج) خطة عمل لمكافحة تدهور الأراضي على النحو المبين في برنامج العمل الوطني و/أو أي استراتيجية أخرى قد ينفذها البلد لمواجهة مشكلة تدهور الأراضي؛

(د) التوقعات المتعلقة بتدهور الأراضي بحسب أكثر السيناريوهات احتمالاً؛

(٣) انظر الفقرة ١١ التي يقر فيها مؤتمر الأطراف بضرورة ربط عملية اختيار المؤشرات الوطنية/المحلية والإبلاغ عنها بشكل كامل ورسمي بجهود مواءمة برامج العمل الوطنية، ويؤكد من جديد النتيجة ٢-٢ للاستراتيجية، التي طلب بموجبها إلى الأطراف المتأثرة أن تنقح برامج عملها الوطنية في شكل وثائق استراتيجية مستندة إلى معلومات أساسية بيوفيزيائية واجتماعية واقتصادية. (لتكون مرجعاً للرصد)، وأن تدججها في أطر متكاملة للاستثمار.

(هـ) التأثير المتوقع للتأزر على تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ والحد من فقدان التنوع البيولوجي؛

(و) الاحتياجات من الموارد واستراتيجيات حشد الموارد.

١٣- وأكثر العناصر المطلوبة مدرجةً أصلاً في برامج عمل وطنية ذات هياكل مناسبة. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ ظهور النتائج الإيجابية الأولى لاختبار إطار المؤشرات الذي أجري في إطار مشروع تحقيق التعادل في تدهور الأراضي. وربما تكون الأطراف قد جمعت حتى الآن بيانات كافية لإعداد الأهداف الوطنية في مجال التعادل في تدهور الأراضي ولا حاجة لجمع بيانات وإجراء تحليلات جديدة. وعلاوة على ذلك، تستخدم اتفاقيات ريو الأخرى مجموعة المؤشرات الرئيسية المختارة ومقاييسها عادة^(٤).

خيارات إعداد هدف تحقيق التعادل في تدهور الأراضي

١٤- يمكن تحديد معالم أهداف التعادل في تدهور الأراضي بحسب النتائج المنشودة والتدابير السياساتية اللازمة لتحقيقها. وقد حدد الفريق العامل الحكومي الدولي بالفعل الخيارين الإداريين الرئيسيين لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي على الصعيد الوطني وهما: (أ) منع تدهور الأراضي أو تجنبه أو تقليصه إلى الحد الأدنى؛ و(ب) إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة أو إصلاحها. ويمكن لأي طرف الالتزام بتنفيذ إجراءات محددة لإدارة الأراضي على نحو مستدام وإعادة تأهيلها، وفقاً لظروفه وسياساته المتعلقة بالتنمية المستدامة وأولوياته واستراتيجياته الوطنية. ونظراً لتنوع الظروف المحلية التي يواجهها كل بلد في معالجته لمسائل تدهور الأراضي، يمكن توقع طائفة واسعة ومتنوعة من أهداف التعادل في تدهور الأراضي، لكن جميع الأهداف تُحدد باستخدام المؤشرات المتفق عليها وما يرتبط بها من منهجيات.

١٥- وقد اختُبرت هذه الخيارات في المشروع التجريبي الذي نفذته الأمانة بالتعاون مع ١٤ بلداً (انظر المرفق لمزيد من المعلومات).

الشفافية في الإبلاغ عن أهداف التعادل في تدهور الأراضي

١٦- ينبغي أن تستند أهداف التعادل في تدهور الأراضي إلى برامج العمل الوطنية^(٥)، ويمكن الإبلاغ عنها في التقارير الوطنية الدورية التي تقدمها البلدان إلى مؤتمر الأطراف. ولا بد من توخي الشفافية في المعلومات المتعلقة بغايات التعادل في تدهور الأراضي لفهم الأثر الفردي والكلبي

(٤) انظر أيضاً ICCD/COP(12)/CST/3-ICCD/CRIC(14)/7.

(٥) انظر أيضاً الخيارات السياساتية على الصعيد الوطني على النحو المحدد في تقرير الفريق العامل الحكومي الدولي (الوثيقة ICCD/COP(12)/4): (أ) إدماج التعادل في تدهور الأراضي في برامج العمل الوطنية الحالية؛ أو (ب) إدماج التعادل في تدهور الأراضي في برامج العمل الوطنية الموضوعية لتحقيق التوافق مع استراتيجية السنوات العشر المقبلة؛ أو (ج) وضع خطة لتنفيذ التعادل في تدهور الأراضي تستكمل برنامج العمل الوطني الحالي.

لانخراط الأطراف في جهود ترمي إلى بلوغ هدف عالمي شامل لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي. وقد يؤدي الإبلاغ عن أهداف التعادل في تدهور الأراضي أيضاً إلى تعزيز التنفيذ على الصعيد المحلي عن طريق إبلاغ أصحاب المصلحة بالتدابير والموارد اللازمة.

حشد الموارد المحلية والدولية

١٧- من شأن تحديد أهداف وطنية ذات نتائج كمية محددة والإبلاغ عنها أن يساعد أيضاً في رصد التقدم المحرز تجاه تحقيق التعادل في تدهور الأراضي ويضفي في نهاية المطاف مزيداً من المصداقية على مساعي ضمان التمويل المحلي والخارجي. وقد تختار البلدان الأطراف النامية المتأثرة إبراز الحاجات والأولويات - المتعلقة بالتمويل والتكنولوجيا وتطوير القدرات - لتساعدها في تحقيق أهدافها في مجال التعادل في تدهور الأراضي، وتستطيع أيضاً الإفصاح عن أية طموحات إضافية يمكن تحقيقها بمساعدة الشركاء المحتملين. ووفقاً لسيناريو خط الأساس (بقاء الأمور على حالها)، تستطيع البلدان الأطراف أيضاً أن تقترح أهدافاً مشروطة.

تعزيز إمكانات التأزر

١٨- تستطيع البلدان الأطراف المتأثرة أن تشير أيضاً، لدى إبلاغها عن التعادل في تدهور الأراضي، إلى الفوائد التي يتيحها تحقيق هذه الأهداف الطوعية فيما يتعلق بالتهديدات البيئية والاجتماعية الاقتصادية الأخرى، ولا سيما تغير المناخ. وقد يتيح ذلك لكثير من الإجراءات والتدابير المقترحة عدداً من خيارات التمويل الإضافية، كمشاريع مرفق البيئة العالمية التي تشمل عدة مجالات تركيز، والصندوق الأخضر للمناخ، وفرص تمويل ناشئة عن الأعمال التجارية والقطاع الخاص، على النحو المبين في الفصل التالي.

كيفية توفير الدعم المؤسسي لأهداف التعادل في تدهور الأراضي

١٩- عُقدت مشاورات أولية مع أمانة مرفق البيئة العالمية وشملت، وفقاً لتوصيات الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية^(٦)، الترتيبات الممكنة لدعم البلدان الأطراف المؤهلة من خلال أنشطة تمكينية تنفذ في إطار مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي، خلال العملية السادسة لتحديد موارد مرفق البيئة العالمية. ولعل الدول الأطراف تتذكر تخصيص ١٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية للدورة السادسة لمرفق البيئة العالمية في إطار مجال التركيز الخاص بتدهور الأراضي، ورصد ذلك المبلغ لدعم تنفيذ الأنشطة التمكينية للاتفاقية، التي يمكن للبلدان المؤهلة استخدامها أيضاً لوضع خططها في مجال التعادل في تدهور الأراضي.

(٦) انظر تقرير الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، الوارد في الوثيقة ICCD/CRIC(13)/8، لا سيما التوصيات الواردة في الفقرات من ٣٤ إلى ٣٦ من الوثيقة.

رابعاً- تمويل التعادل في تدهور الأراضي

ألف- مرفق البيئة العالمية

٢٠- في إطار الدورة السادسة لتحديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية بلغ مجموع التعهدات لمحور التركيز المتعلق بتدوير الأراضي ٤٣١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة وخصّص منها مبلغ ٣٤٦ مليون دولار لتمويل أنشطة ١٤٤ بلداً مؤهلاً من خلال نظام التخصيص الشفاف للموارد، إضافة إلى توفير ٨٥ مليون دولار من خلال الموارد الاحتياطية العالمية، بما في ذلك الأنشطة التمكينية للاتفاقية.

٢١- وفي إطار نظام التخصيص الشفاف للموارد، أدخلت الدورة السادسة لمرفق البيئة العالمية مبدأ المرونة الكاملة بشأن ٤٩ بلداً من البلدان ذات المخصصات الصغيرة (٧ ملايين دولار كحد أقصى) مما يتيح إمكانية نقل الأموال من مجال إلى آخر؛ بينما تتاح للبلدان التي تتجاوز هذه العتبة هوامش تعديل في حدود مليوني دولار. وبالإضافة إلى ذلك، يستند وضع البرامج ذات مجالات التركيز المتعددة إلى عمليات التأزر والاستعاضة في نظم الإنتاج، بهدف تحقيق الفوائد المتعددة للإدارة المستدامة للأراضي وإصلاح الأراضي المتدهورة. وجرى، في هذا الصدد، التخطيط لبرنامج شامل لتنمية القدرات، يهدف إلى مساعدة البلدان في تحقيق نتائج بيئية على الصعيد العالمي والحفاظ عليها، عن طريق تكييف عمليات وإجراءات التخطيط والميزنة الوطنية لتحقيق فوائد بيئية عالمية.

٢٢- ويمكن أيضاً، على سبيل المثال، استعمال الأموال الاحتياطية للمساهمة في آلية الحوافز الخاصة بالإدارة المستدامة للغابات، وفي مبادرات عالمية تهدف إلى ترقية الإدارة المستدامة للأراضي على الصعيد العالمي. وخصص، في إطار تحفيز الإدارة المستدامة للغابات، تمويل تكميلي بنسبة ٥٠ في المائة، علاوة على الموارد التي تخصصها البلدان لمشاريع الإدارة المستدامة للغابات في إطار نظام التخصيص الشفاف للموارد. لكن يشترط أن يستثمر البلد ما لا يقل عن مليوني دولار من مخصصاته الوطنية، وفي مجالي تركيز على الأقل، كي يتأهل للحصول على هذا الحافز.

٢٣- كما أطلقت الدورة السادسة لتحديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية مشاريع تجريبية للنهج المتكاملة تسعى إلى مواجهة التحديات البيئية من خلال التركيز على بعض العوامل المؤثرة في التدهور البيئي، مع التركيز بوجه خاص على الأمن الغذائي، والمدن المراعية للتنمية المستدامة، والقضاء على ظاهرة إزالة الغابات في سلاسل إمدادات السلع الأساسية العالمية.

٢٤- وفيما يتعلق بدورة المشاريع، رفعت الدورة السادسة لتحديد موارد الصندوق الاستئماني لمرفق البيئة العالمية السقف المحدد للمشاريع متوسطة الحجم (في هيئة منحة بمليون دولار من مرفق البيئة العالمية) وأذنت للمسؤول التنفيذي الأول بالموافقة عليها. وتشمل السمات الهامة لهذا التدبير

بساطة معالجة النهج البرنامجي، المتمثل في موافقة المجلس على وثيقة إطارية للبرنامج المعني ثم الحصول على موافقة المسؤول التنفيذي الأول على مشاريع الأطفال التي توضع في إطار ذلك البرنامج.

باء- الصندوق الأخضر للمناخ

٢٥- أنشئ الصندوق الأخضر للمناخ عام ٢٠١١، وهو مكلف بدعم البلدان النامية الأطراف المعرضة بصفة خاصة للآثار الضارة لتغير المناخ. والتزمت البلدان الأطراف المتقدمة النمو بتحقيق هدف مشترك يتمثل في حشد ١٠٠ بليون دولار في العام لذلك الغرض بحلول عام ٢٠٢٠؛ ويلاحظ في الوقت الحالي أن نسبة ٥٠ في المائة من تعهدات التمويل قد خصصت لمشاريع التكيف. وحتى تاريخه، تلقى مرفق البيئة العالمية تعهدات قدرها ١٠,٢ بليون دولار من ٣٤ حكومة، من بينها حكومات ثمانية بلدان نامية.

٢٦- وقد وقع ٢٢ بلداً على اتفاقات/ترتيبات متعلقة بالمساهمات، وبلغ مجموع اتفاقات المساهمات الموقعة ما يعادل ٥,٨ بليون دولار، أي ما يفوق عتبة الـ ٥٠ في المائة اللازمة لإعلان فعالية الصندوق. واعتباراً من أيار/مايو ٢٠١٥، بات مرفق البيئة العالمية في وضع يمكنه من اتخاذ قرارات لتمويل مشاريع للتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف مع آثاره، اعتباراً من اجتماع تموز/يوليه ٢٠١٥، الذي يُتوقع أن يتخذ المرفق فيه قراراً بشأن وضع إطار استثماري يتيح له نشر الموارد بشكل أفضل. ويعتبر إصلاح الأراضي المتدهورة واسترداد الغابات و/أو الأراضي الزراعية المفقودة من بين مشاريع التكيف التي يرمي مرفق البيئة العالمية إلى تخصيص موارد لها.

جيم- صندوق التعادل في تدهور الأراضي

٢٧- تصدرت الآلية العالمية الجهود الرامية إلى وضع أداة مالية تضم أصحاب مصلحة متعددين، وهي: "الصندوق الاستثماري لتثبيت إجمالي تدهور الأراضي" على نحو ما ذكر في الوثيقة 8/ICCD/CRIC(13). وسيكون لهذا للصندوق دور أساسي في دعم عملية التحول بخطى ثابتة إلى نظام اقتصادي يكفل التعادل في تدهور الأراضي. وسيتيح الصندوق على وجه الخصوص، إمكانية تعزيز النماذج الكثيرة لترقية أعمال تجارية قائمة على الأراضي وقابلة للتطبيق، وتدر عوائد مالية ملائمة وتسهم في الوقت نفسه في تحقيق الأهداف الأوسع نطاقاً المتمثلة في ضمان الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتوفير المياه.

٢٨- ونوقش مفهوم الصندوق الاستثماري للتعادل في تدهور الأراضي في عدد من الاجتماعات التي عقدت مع مختصين ماليين وخبراء في القطاع المالي في مناسبات أخرى عقدها أصحاب مصلحة معنيون. وكشفت هذه المشاورات عن وجود إمكانيات استثمارية كبيرة غير مستغلة وقادرة على أن تجعل مشاريع الأراضي المطورة ذات قيمة. وعلاوة على ذلك، برزت فرص

جديدة لحشد رأس مال مختلط (بين القطاعين العام والخاص) بغرض تلبية الاحتياجات الاستثمارية لصندوق التعادل في تدهور الأراضي. وهناك تزايد في شهية المستثمرين من القطاعين العام والخاص تجاه توفير التمويل المتعلق بالمحافظة على البيئة، وفق ما يشير إليه الارتفاع الكبير في رأس المال الذي جُمع من خلال السندات الخضراء في السنوات الخمس الماضية. وقد نُجحت أدوات الاستثمار الابتكارية، كصناديق الاستثمار ذات الأثر متعدد المستويات، في جمع موارد التمويل المتحصل عليه من القطاع العام للمساعدة في استقطاب تمويل القطاع الخاص من المؤسسات المستثمرة والمستثمرين الساعين إلى تحقيق تأثير، بفضل ما يوفره من حماية لرؤوس الأموال وعائدات ذات أهداف محددة.

٢٩- ويتوقع في هذا السياق، أن يستخدم صندوق التعادل في تدهور الأراضي هذه الطرائق المبتكرة ويعمل كمنصة للاستثمارات المنسقة بين المؤسسات المستثمرة من القطاع الخاص ومؤسسات التمويل الدولية والمأخين، ويؤدي دور عوامل التسريع والتجميع والمضاعفة لنماذج الأعمال التجارية القابلة للتطبيق على الأراضي المستصلحة. وسيهدف الصندوق على وجه الخصوص إلى تحقيق ما يلي:

- (أ) توليد تدفقات في العائدات من الإنتاج/الاستخدام المستدام للأراضي المستصلحة؛
- (ب) الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي وأمن المياه على الصعيدين العالمي والمحلي؛
- (ج) التخفيف من حدة تغير المناخ عن طريق حبس ما يصل إلى ٢٠ في المائة من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛
- (د) تعزيز قدرة الفئات السكانية والأنواع والنظم الإيكولوجية الضعيفة على التكيف مع آثار تغير المناخ وعوامل التوتر الأخرى.

خامساً- التوصيات

٣٠- يمكن أن تنظر الأطراف في التوصيات التالية خلال الدورة الرابعة العشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بهدف الشروع في مشاورات مبكرة بشأن مشاريع المقررات التي ستحال إلى مؤتمر الأطراف كي ينظر فيها في دورته الثانية عشرة:

- (أ) الطلب من أمانتي الاتفاقية ومرفق البيئة العالمية مواصلة المشاورات بشأن توفير التمويل للأنشطة التمكينية في الدورة السادسة لمرفق البيئة العالمية، بهدف توفير الدعم التقني والمالي لعملية الإبلاغ المقبلة، لا سيما في مجال الإبلاغ عن التقدم وتحديد الأهداف على الصعيد الوطني لبلوغ هدف التعادل في تدهور الأراضي؛

- (ب) الطلب من الأمانة إعداد مبادئ توجيهية بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ لوضع الأهداف الوطنية الطوعية الخاصة بتحقيق التعادل في تدهور الأراضي، التي يتعين إدراجها في برامج العمل الوطنية؛
- (ج) الطلب من البلدان الأطراف المتأثرة إدراج أهدافها الوطنية الطوعية لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي في التقارير الوطنية التي يتعين عليها تقديمها في فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧؛
- (د) دعوة البلدان الأطراف المتقدمة النمو والمؤسسات التقنية والمالية، ولا سيما مرفق البيئة العالمية، إلى توفير الدعم التقني والمالي للبلدان الأطراف المتأثرة في مجال وضع وتنفيذ الأهداف الطوعية الوطنية لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي؛
- (هـ) اتخاذ قرار بأن تجري لجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية، بمساعدة لجنة العلم والتكنولوجيا، الاستعراض الأول لأهداف التعادل في تدهور الأراضي في الاجتماعات التي ستعقدتها بين الدورات في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩؛
- (و) الطلب من الأمانة والآلية العالمية ما يلي: ١٤ تعزيز دعمهما التقني والمالي للبلدان الأطراف في تطبيق هذا النهج على المستوى القطري، بما في ذلك تنفيذ إجراءات ترمي إلى بلوغ الأهداف المحددة؛ ٢٤ العمل مع المنظمات والصناديق الدولية، ومع غيرها من المانحين على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، من أجل حشد موارد إضافية لتطبيق نهج التعادل في تدهور الأراضي على الصعيد القطري.

المرفق

النتائج الأولية لاختبار نهج التعادل في تدهور الأراضي

أولاً- مشروع التعادل في تدهور الأراضي

١- قُدمت بعض المعلومات الأولية عن مشروع التعادل في تدهور الأراضي، وعن أهدافه والنتائج المتوقعة منه على وجه الخصوص، إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة استعراض تنفيذ الاتفاقية^(٧). ويقدم تقرير حالة موجز في الفقرات التالية، فيما يقدم مزيد من المعلومات التقنية في الوثيقة ICCD/COP(12)/CST/3-ICCD/CRIC(14)/7، المعنونة "Refinement of the UNCCD monitoring and evaluation framework in view of the post-2015 development agenda: strategic objectives 1, 2 and 3" (صقل إطار اتفاقية مكافحة التصحر للرصد والتقييم من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥: الأهداف الاستراتيجية ١ و ٢ و ٣).

٢- ويستند مشروع التعادل في تدهور الأراضي إلى افتراضين رئيسيين هما:

(أ) أن الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة وعايته ١٥-٣^(٨) اعتمدا بصيغتهما الحالية في الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

(ب) أن تعريف التعادل في تدهور الأراضي^(٩)، الذي اقترحه الفريق العامل الحكومي الدولي، اعتمد في الدورة الثانية عشرة لمؤتمر الأطراف، وأنه طُلب إلى البلدان المتضررة الأطراف تحديد أهدافها الوطنية الطوعية بشأن تحقيق التعادل في تدهور الأراضي.

٣- ويختبر المشروع حالياً ما يلي:

(أ) إطار المؤشرات الذي اعتمده مؤتمر الأطراف وخصوصاً استخدام مجموعة أساسية من مؤشرات التقدم بغرض رصد التعادل في تدهور الأراضي؛

(٧) انظر الوثيقة ICCD/CRIC(13)/8.

(٨) مكافحة التصحر، وإصلاح الأراضي والتربة المتدهورة، بما في ذلك الأراضي المتضررة من التصحر والجفاف والفيضانات، والسعي إلى إيجاد عالم خالٍ من ظاهرة تدهور الأراضي، بحلول عام ٢٠٣٠.

(٩) "Land Degradation Neutrality [in affected areas][in arid, semi-arid and dry sub-humid areas] is a state whereby the amount and quality of land resources, necessary to support ecosystem functions and services and enhance food security, remains stable or increases within specified temporal and spatial scales and ecosystems" (التعادل في تدهور الأراضي [في المناطق المتأثرة] [في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة شبه الرطبة] هي حالة تكون فيها كمية ونوعية موارد الأراضي، اللازمة لدعم وظائف وخدمات النظام الإيكولوجي وتعزيز الأمن الغذائي، مستقرتين وتترايدان في نطاقات زمنية ومكانية ونظم إيكولوجية محددة).

(ب) وضع الأهداف الوطنية الممكنة لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي بالاستناد إلى المؤشرات المذكورة أعلاه، وإدماجها في برامج العمل الوطنية وأي استراتيجية وطنية أخرى ذات صلة بمكافحة تدهور الأراضي.

٤- واستعرضت البلدان المشاركة في اجتماع بدء المشروع الذي عقد في بون، ألمانيا، في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، مدى توافر البيانات المتاحة من قواعد البيانات العالمية بشأن مؤشرات التقدم التي اتخذ مؤتمر الأطراف قراراً بشأنها في دورته الثانية عشرة، قبل اختيار ثلاثة منها لمزيد من التجميع والتحليل.

٥- وبفضل الشراكة القائمة مع مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية، تحققت النتائج الرئيسية الثلاث التالية:

(أ) تجميع وتبادل بيانات تتعلق بالمؤشرات الرئيسية الثلاثة كي تقرها البلدان المشاركة الأربعة عشر؛

(ب) وضع دليل منهجي لمساعدة البلدان في استخدام إطار المؤشرات لتقييم العمليات الرئيسية في مجال تدهور الأراضي على الصعيدين الوطني ودون الوطني ولتحديد الاستراتيجيات اللازمة لتنفيذها؛

(ج) وضع أداة تخطيط لتيسير تحليل البيانات وتحديد الأهداف الأولية للتعادل في تدهور الأراضي.

٦- وتلتزم البلدان المشاركة حالياً بنهج من خمس خطوات^(١٠)، يشمل استعراض برامج العمل الوطنية بغية تحديد أهداف التعادل في تدهور الأراضي وفقاً للمنهجية التي اقترحها المشروع.

٧- وكما تقرر منذ البداية، جرى تبادل الدروس المستفادة منذ تنفيذ هذا المشروع مع الفريق العامل الحكومي الدولي الذي أنشئ بموجب المقرر ٨/م ١١-أ كي يعالج، في جملة أمور، مسألة وضع تعريف لمفهوم التعادل في تدهور الأراضي على أساس علمي، وإعداد خيارات تستطيع الأطراف الأخذ بها في سياق سعيها إلى تحقيق التعادل في تدهور الأراضي.

٨- وقد أفادت النتائج الأولية للمشروع أيضاً في وضع المقترح الخاص بمؤشرات قياس التقدم المحرز تجاه تنفيذ الهدف ١٥ من أهداف التنمية المستدامة وغايته ١٥-٣، الذي تقدمت به الأمانة إلى لجنة الأمم المتحدة لتنسيق الأنشطة الإحصائية^(١١).

(١٠) انظر ICCD/COP(12)/CST/3-ICCD/CRIC(14)/7 للحصول على مزيد من المعلومات.

(١١) المرجع نفسه.

ثانياً- آفاق المستقبل

٩- فيما يتعلق بالمشروع التجريبي الخاص بالتعادل في تدهور الأراضي الذي شارف على الانتهاء، حظيت النتائج المحققة والدروس المستفادة حتى تاريخه باهتمام كبير من جانب الكثيرين من أصحاب المصلحة الملتمزين بتحقيق التعادل في تدهور الأراضي. وأدى هذا الاهتمام إلى ظهور إمكانيات لتوسيع المشروع وزيادة حجمه. وقد أعربت عدة بلدان عن اهتمامها بالمشاركة في المشاريع المقبلة المتعلقة بالتعادل في تدهور الأراضي، وتقوم الأمانة والآلية العالمية حالياً بالتشاور مع مختلف المنظمات الشريكة المحتملة لاستكشاف إمكانيات دعم هذا العمل، بما في ذلك مقترحات التمويل المشتركة الممكنة المقدمة إلى مرفق البيئة العالمية و/أو اتفاقات المنح/المساهمات الممكنة.

١٠- وعلى سبيل المثال، وافقت حكومة ترينيداد وتوباغو على تقديم مساهمة مالية لدعم عملية تحديد أهداف التعادل في تدهور الأراضي مع التركيز على ست دول نامية جزرية صغيرة.

١١- وسيتيح تطوير المشروع التجريبي لتحقيق التعادل في تدهور الأراضي للبلدان الأطراف المضى في تعزيز تنفيذها لبرامج عملها الوطنية من خلال تحديد المواقع/المناطق "الحساسة" التي يهددها التصحر وتدهور الأراضي والجفاف، وتحديد مناطق ذات أولوية لإعادة الطبيعة إلى هيئتها الأصلية مع ما يرتبط بذلك من استثمارات. ويمكن أن يشمل هذا تعريف خطوط الأساس وتحديد الأهداف فضلاً عن الإجراءات ذات الأولوية الرامية إلى تحقيق الأهداف المحددة. ويمكن بالتالي إيجاد أوجه تآزر على الصعيد القطري أو تعزيزها، مع ما يرتبط بذلك من عمليات عالمية أو إقليمية لدعم إصلاح الأراضي المتدهورة، بما في ذلك أهداف أيتشي المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وتحدي بون، وإعلان نيويورك بشأن الغابات، ومبادرة ٢٠x٢٠. وسيؤدي ذلك إلى زيادة إضافية في تمويل أنشطة إعادة الطبيعة إلى هيئتها الأصلية وتنفيذ برامج العمل الوطنية على جميع المستويات ومن جميع المصادر، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، والقطاع الخاص.